تيسير النحو العربي في ضوء الاتجاه اللساني الوصفي

–دراسة و تقييم–

أ، أسماء عبداوي

جامعة الحاج لخضر، باتنة1 .

ملخّص:

لايزال الدّرس النحوي العربي مبعث تذمّر الكثيرين من صعوبة العربيّة، ولهذا توالت محاولات تيسيره في العصر الحديث، وبين مقلّد متشبث بالتراث، ومجدّد منفتح على الفكر الغربي المعاصر، تمخض عن اتصال بعض الباحثين اللغويين العرب باللسانيات الغربيّة عدّة نماذج اقترحت كبديل للنحو العربي الذي وضعه القدامى، ومن هنا تهدف الدّراسة إلى تقييم تلك النماذج التي سعت لتيسير النحو العربي، بالتركيز على: (الاتجاه اللساني الوصفي)، وذلك بالنظر إلى آليات التحليل في ضوء طبيعة العربيّة، وما يفرضه الواقع الاستعمالي لها، و**كشفت** الدراسة عن النتائج الآتية:

اتجهت محاولات التيسير عند أصحاب الاتجاه اللساني الوصفي إلى "المادة النحوية"، ساعية نحو تقديم نظرية جديدة بديلة عن النحو العربي، نظرية متكاملة، تقدم تفسيرا بعيدا عن الصعوبة والتعقيد أقرب إلى البساطة والتيسير.

القضايا التي ثار عليها دعاة الوصف تعد من صميم النحو العربي، يفرضها واقع العربيّة، وإلغاؤها يحدث خللا في الفضاء العلمي و حتى التعليمي، كالعامل القياس والتأويل.

–**الكلمات المفاتيح:** اللسانيات الوصفية– العامل – القياس–التأويل– تيسير النحو.

لاشكّ أنّ المكانة المتميّزة التي حظيت بها لغتنا العربية، جعلت العرب أمام مسؤولية كبيرة استدعت بذل النفس والنفيس في سبيل الحفاظ عليها، وإذا كنا قد سمعنا عن كثير من اللغويين والنحاة الأفذاذ في العصور قديمة التي نزل فيها القرآن ممن تصدى لخطر اللحن باستقراء اللغة العربيّة واستنباط مختلف قواعدها التي تقوم عليها، ولما واجه متعلّمو العربيّة مشاكل في تعلّم نحوها بحجّة صعوبته، بدأت محاولات التيسير تسير جنبا إلى جنب مع محاولات التقعيد للغة، فسمعنا عن (الواضح في علم العربيّة والتفاحة في النحو... وغيرها)، فإن هذه المحاولات لم تتوقف في العصر الحديث وانقسمت بين من اتخذ من التراث في حدّ ذاته منطلقا للتيسير كمحاولة إبراهيم مصطفى الذي انطلق من أفكار ابن مضاء القرطبي التجديديّة، وبين من اتخذ من نماذج اللسانيات الغربيّة معينا لتيسير النحو العربي, ولعل أشهر الاتجاهات اللسانية التي وجدت صدى واسعا في البحث اللغوي العربي الحديث: الاتجاه

الوصفي، الاتجاه التوليدي التحويلي والاتجاه الوظيفي. ومن هنا جاء هذا البحث لتمحيص واحد من تلك المحاولات التي تصب في إطار الاتجاه اللساني الوصفي، والنظر فيما إذا كانت حقا تستجيب لطبيعة العربيّة، وهل أصابت في تشخيص سبب صعوبة العربية اليوم حينما اتجهت إلى المادة النحوية قصد تيسيرها أم لا؟

ولعل أهم فرضيتين انطلق منهما هذا البحث ما يأتي:

- أن النحو العربي نشأ في بيئة تختلف عن البيئة الغربية ولهدف يختلف عن هدف البحث اللساني الغربي، ومن التعسف التعامل مع اللغة العربية بآليات وضعت للغات أخرى غير عربية.
- أن جميع الاتجاهات التي تهدف إلى تيسير النحو العربي يفترض أن تتجه صوب الطريقة ولس المادة

لا تخفى على أحد قيمة التراث اللغوي العربي الذي خلّفه علماؤنا على جميع مستويات العربيّة (الصوت والصرف والنحو والدلالة)، الأمر الذي جعله مصدر إعجاب لكثير من العلماء المنصفين، عربا كانوا أو أجانبا.

والنحو كما يقول أحد المستشرقين:« أثر رائع من آثار العقل العربي, بما له من دقّة في الملاحظة, ومن نشاط في جمع ما تفرّق. وهو أثر عظيم يرغم الناظر فيه على تقديره ويحقّ للعرب أن يفخروا به» (1)

وفي العصر الحديث رأت فئة من الباحثين المحدثين أنه من الضروري إعادة النظر في هذا المنتوج، المنتشر في ثنايا الكتب هنا وهناك دون عناية كافية تستدعي تنظيمه في صورة نظرية متكاملة يشدّ بعضها بعضا ويأخذ بعضها بحجر بعض.

لهذا توالت الأبحاث والمحاولات الإصلاحية في العصر الحديث بحثا عن هذه النظريّة وسعيا نحو تشييدها.

ولم يجد بعض اللسانيين العرب المحدثين سبيلا لذلك سوى هذا العلم الذي لاح في أفق البحث الغربي، واجتاح مختلف المجالات ليس فقط اللغة، بل حتى العلوم الإنسانيّة الأخرى.

ولقد وجد هذا العلم صدا واسعا أيضا في ساحة البحث النحوي، التي انتشرت فيها دعوات إصلاح النحو العربي لما لقيه من نفور من قبل المتحدثين بالعربية ومتعلميها الذين ذاقوا ذرعا بصعوبة قوانين النحو العربي، الكثيرة التفاصيل المختلطة الاتجاهات من مدرسة نحوية إلى أخرى ومن نحوي إلى آخر.ومثلما ظهر من المحدثين المعاصرين من اتخذ من التراث منطلقا لإحياء وتجديد النحو العربي كمحاولة (إبراهيم مصطفى) و(شوقي صيف) التي اتخذت من أفكار ابن مضاء القرطبي منطلقا لتجديد النحو العربي بهدف تسهيله على المتعلمين، ظهرت من ناحية أخرى فئة اتخذت من اللسانيات الغربية منطلقا لإعادة وصف اللغة العربية وبناء نظرية نحوية جديدة بديلة عن النظرية القديمة التي كثيرا ما اشتكى منها الدارسون للعربية ومتعلموها، وهكذا، ظهر في العصر الحديث من المحدثين من تبنى فكرة تخليص النحو العربي من الصعوبة والتعقيد فبرزت دعوات التجديد والتيسير في ضوء مناهج الدرس اللساني الغربي، أهمها: المنهج الوصفي.

–**الاتجاه الوصفي:** دعا الوصفيون إلى إعادة دراسة اللغة العربية وفق منهج جديد يختلف عن المنهج التقليدي الذي بنيت نتائجه من منطلقات فلسفية، فكانت –حسب زعمهم– بعيدة عن واقع اللغة، لهذا رأى أصحاب هذا الاتجاه من المنهج الوصفي (نتاج الفكر اللغوي الغربي) أفضل سبيل يخلصنا من شوائب المنطق و الفلسفة التي علقت بالنحو العربي، مما أدى إلى تعقيده.والبديل عند هؤلاء يكون بإلغاء بعض مسائل النحو العربي التي أثقلت كاهله – بحسب زعمهم– فثاروا على نظرية العامل والتأويل والقياس باعتبارها نتاج تفكير فلسفي في اللغة ، وهكذا اتجهت محاولات التيسير عند الوصفيين إلى "المادة النحوية، ساعية إلى تقديم نظرية جديدة بديلة عن النحو العربي، نظرية متكاملة، تقدم تفسيرا بعيدا عن الصعوبة والتعقيد أقرب إلى بالبساطة و التيسير. وتبنى هذا التوجه مجموعة من الباحثين العرب المحدثين على رأسهم: إبراهيم أنيس– مهدي المخزومي– تمام حسان. ثار هؤلاء المحدثون على قضايا من صميم النحو العربي تستوجب الوقوف عندها أهمها:

– إلغاء نظرية العامل النحوي:

تعدّ نظرية العامل من أهم أسس النحو العربي, ولذلك تطالعك فكرة العامل وقد بلغت من النضج ما بلغته بمجرّد أن تفتح الصفحات الأولى للكتاب، إذ تجد (هذا باب مجاري أواخر الكلم من العربية)، ويلخص لنا **سيبويه** معالم نظرية العامل من خلال قوله:« **وإنما ذكرت [لك] ثمانية مجاري لأفرق بين ما يدخله ضرب من هذه الأربعة لما يحدث فيه العامل –وليس شيء منها إلا وهو يزول عنه – وبين ما يبنى عليه الحرف بناء لا يزول عنه لغير شيء أحدث فيه ذلك من العوامل، التي لكل عامل منها ضرب من اللفظ في الحرف، وذلك الحرف حرف الإعراب**»(2)رغم ما لهذه النظرية من أهميّة في نحونا العربي إلا أنّها لم تسلم من سهام النقد، وكان ابن مضاء القرطبي أوّل من تمرّد عليها من علماء اللغة الأوائل.(3) ولما جاء المحدثون اتخذوا من المنهج الوصفي معولا لهدم النظرية، جاعلين من أفكار ابن مضاء مطيّةً لأفكارهم الثائرة على التراث اللغوي العربي بشكل عام وعلى نظرية العامل بشكل خاص، دعا الوصفيون إلى إلغاء نظرية العامل لكنهم لم يستطيعوا أن يقدموا بديلا يغني عنها أمثال: – عباس حسن– إبراهيم أنيس – مهدي المخزومي.

يعد تمام حسان أول من جاء ببديل بعد إبراهيم مصطفى، فإذا كان إبراهيم مصطفى قد اتخذ من قرينتي الإسناد والإضافة بديلا للعامل في تفسير حركتي الضم والكسر، واعتبر الفتحة الحركة الخفيفة المستحبة عند العرب، فإن تمام حسان توسّع في هذه القرائن وجعل منها اللفظية ومنها المعنوية، فوضع نظرية كلية تفسر جميع هذه الاختلافات في الحركات الإعرابية.

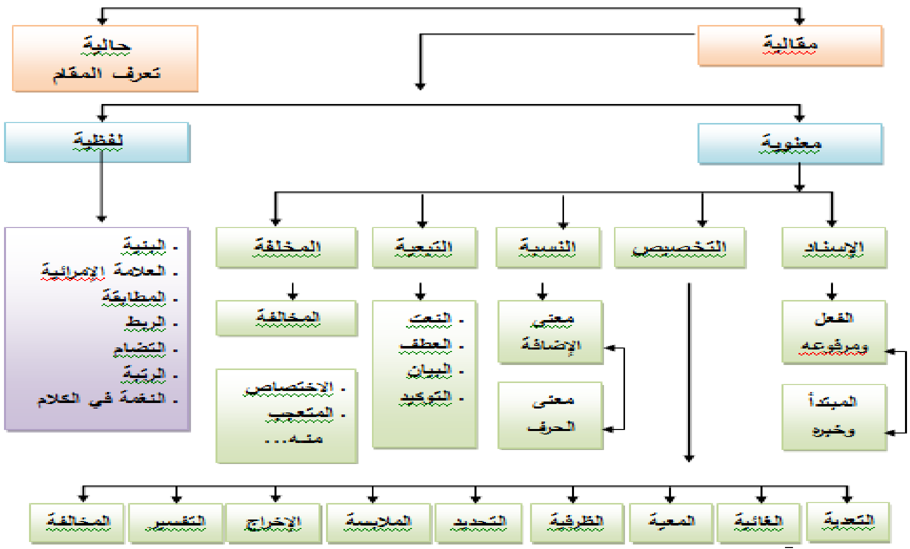
فترى!– هل كان النحو بحاجة إلى تسليط الضوء على قرائن أخرى غير الإعراب؟

– وهل نظرية القرائن كفيلة بأن تشكل بديلا يغنينا عن نظرية العامل؟

انطلق تمام حسان في نقده للتراث العربي من المنهج اللساني الوصفي، حيث رأى أن تخليص النحو العربي من الداء الذي علق به ومن ثم تيسيره على الناس منوط بإعادة وصف اللغة العربية والنظر في منطلقات هذا النحو الذي استنبطه

القدامى، أي أنه سيتجه –حسب زعمه– نحو المنهج وليس المادة في حد ذاتها، لهذا نجده يقول:"ولقد اتجهت نفسي إلى دراسة المعيارية والوصفية حين رأيت الناس في معظمهم يشكون داء في النّحو العربي لا يستطيعون تشخيصه؛ فإذا أرادوا تشخيص هذا الداء انصرفوا دون قصد إلى سرد أعراضه؛ فتكلموا في جزئيات النّحو، لا في صلب المنهج .وشتّان بين من ينقد أجزاء المادة وبين من يريد علاج الفلسفة التي انبنت عليها دراستها .لهذا فكّرت في أمر الدراسات العربية القديمة من حيث المنهج لا من حيث التفاصيل، وجعلت تفكيري في أمرها مستضيئًا بمناهج الدراسات اللّغوية الحديثة(4)".يقترح تمام حسان نظرية جديدة بديلة عن نظرية العامل النحوي وما أدت إليه من تعقيدات وتفسيرات بعيدة عن واقع العربية وعن التفسير العلمي الدقيق لظواهر التركيب اللغوي، وهي نظرية القرائن ، فساقه المنهج الوصفي إلى إلغاء نظرية العامل.

بدأ تمام حسان من فكرة مهمة انطلق منها الجرجاني في تأسيسه لنظرية النظم وهي فكرة " التعليق "، ورأى أن " فهم التعليق على وجهه كاف وحده للقضاء على خرافة العمل النحوي والعوامل النحوية، لأن التعليق يحدد بواسطة القرائن معا في الإعراب في السياق ويفسر العلاقات بينها "(5).والقرائن التي تغني عن العامل في تحديد المعاني منها اللفظية ومنها المعنوية، وهي أيضا تحرّر صاحب اللغة من سطوة الإعراب الذي لا يعدو في نظريته سوى قرينة من مجموعة القرائن اللغوية .(6) ويجمع تمام حسان جميع قرائن التعليق اللفظية والمعنوية في المخطط التالي(7) :



– **تحليل ونقد:**

فالكلام إذن، يكون مفيدا حين تتعلق عناصره بعضها ببعض، بالشكل الذي يجعل بعضها بسبب من بعض، وهذا التعليق يحصل على نحو معين تدلنا عليه مجموعة من القرائن اللفظية و المعنوية :

– **القرائن المعنوية:** يعتقد تمام حسان أن القرائن المعنوية هي السبيل للنفاذ إلى المعني، والقرائن اللفظية وحدها لا تكفي للقفز إلى المعنى[8]إذا أخذنا من مخطط تمام حسان القرائن التالية: الإسناد، النسبيّة والتخصيص وجدناها عمليات ذهنية مجردة تربط بين عنصرين في التركيب على نحو معين، فالإسناد ذلك العقد الذي يربط بين طرفي الإسناد: المسند والمسند إليه, وهو تركيب يحصل في الذهن بالشكل الذي يبنى فيه المسند على المسند إليه ويتحدث به عنه، والنسبة في اصطلاحه هي "قيد عام على علاقة الإسناد أو ما وقع في نطاقها أيضا وهذا القيد يجعل علاقة الإسناد نسبية"[9], والتخصيص لا يختلف عن النسبية سوى في تخصيص علاقة الإسناد. آلا ترى أن هذه العلاقات لم تكن خفية على نحاتنا القدامى، فسيبويه يتحدث عن الإسناد في مطلع كتابه (باب المسند والمسند إليه)[10], والأشموني عن النسبة[11]... وعلى هذا لا يصح أن نشك في منهج نحاتنا الأوائل المتبع في الدراسة وندعي معياريته، وإلا كيف يقعد النحوي قبل الوصف. هذا ولا يمكن التسليم بكل ما اقترحه

تمام حسان من قرائن في نظريته الجديدة، مما يحتاج إلى إعادة نظر وتمحيص، ومن ذلك :

– **التخصيص:** يبدو أن هذا المصطلح الذي اختاره تمام حسان كقرينة معنوية للمفاعيل الخمسة، الحال، التمييز والاستثناء مصطلح فضفاض، والأفضل أن يبقى في خانة الأغراض، وذلك لاشتراك علاقات أخرى فيه غير المفعولية كالإسناد مثلا، نحو: " تخصيص المسند إليه بالخبر الفعلي تقول مثلا: محمد سعى في حاجتك، وخالد أنجز هذا الأمر، أي ليس غيره"(12). كما لا نعتقد أن التخصيص يصلح كقرينة لجميع الأبواب النحوية التي ذكرها تمام حسان ونقصد هنا قرينة التمييز والاستثناء ذلك لأن التمييز نوعان: تمييز الذات وتمييز النسبة، أما الأول فلا يختص بعلاقة إسنادية لأنه يزيل إبهام الاسم المفرد قبله، وإذا قلنا أن الغرض منه التخصيص، فذلك من منطلق أنه يخصص عنصرا لسانيا واحدا لا علاقة إسنادية، مثل أن تقول: اشتريت رطلا لحما، فاللحم تخصيص للمقدار الذي قد يكون سكرا أو برتقالا، واللحم تخصيص لهذه القيمة (رطل) أما تمييز النسبة، فهو قسمان(13):

أ– **محول:** ويشمل ما كان قوله أصله فاعلا لقوله تعالى: "واشتعل الرأس شيبا"–(سورة مريم– الآية 4)، أو مفعولا لقوله تعالى: "وفجرنا الأرض عيونا" ا(القمر،12)، أو مبتدأ لقوله عز وجل: "أنا أكثر منك مالا وأعز نفرا" (الكهف ،34)

ب– **غير محول:** نحو أكرم سليم رجلا. وعلى هذا فالتخصيص علاقة لا تصلح كقرينة لجميع أنواع التمييز؛ لا تصلح في النوع الأول لأن التمييز فيها يزيل إبهام المفرد، ولا تصلح في الثاني لأن الجملة فيه محولة عما كان أمله فاعلا أو مبتدأ وقرينتها الإسناد ولا تصلح حتى فيما كان أصله مفعولا رغم اشتراكهما في القرينة لأن التمييز معني نحوي والمفعول معنى نحوي آخر.كما يلاحظ على الباحث التكلف لإثبات قرينة التخصص للتمييز، ويظهر ذلك في قوله: "ولاشك أن الإبهام عموم وأن

تفيد تخصيص لهذا العموم مادام التفسير يزيل الإبهام فهو تخصيص يزيل العموم "[14] والحقيقة أن قرينة التخصيص قد تنطبق على نوع واحد من الاستثناء وهو الاستثناء المتصل الذي ذهب العلماء أنه إخراج بعض من كل شرط أن يكون من جنسية. أما النوع الثاني فهو الاستثناء المنقطع على سبيل استثناء الشيء مما ما هو جنسه، إنما صح على سبيل المجاز والحمل على (لكن) في الاستدراك، أو حسب سيبويه جاء على معنى: ولكن زيد، ولا أعني زيدا في جملة ما رأيت أحدا إلا زيد وعلى هذا، فإن كان المستثنى في الأول تربطه علاقة تخصيص بالإسناد فإن المستثنى الثاني لا تربطه علاقة التخصيص لأنه استدراك على ما قبله ولا يصلح إدراجه ضمن قرينة ويعد المخالفة واستثناء لوجود القرينة الأداة (إلا) والتي يشترط أن يكون ما بعدها مما قبلها بخلاف (لكن) وعلى هذا فإن لكل باب خصائصه تستوجب مراعاتها، وإدراج الباب ضمن قرينة عامة فيه إجحاف في حق الدرس النحوي اللغوي العربي.

–**التبعية:** أما قرينة التبعية فلا يبدو عليها ما يوحي بالمعني حيث تدرج ضمن القرائن المعنوية، فالتبعية في مفهومها اللغوي مشتقة من (تبع)، "وتبعت الشيء: سرت في إثره...، وتبعت القوم، بالفتح، إذا مشيت خلفهم...[و] أتبع الرجل سبقة فلحقه"[15] فقد تنطبق هذه المعاني على التوابع من الناحية اللفظية، فالتابع يلحق المتبوع ويسير على أثره في الإعراب والتنكير والتعريف والنوع والعدد، كأن يتبع، النعت المنعوت والتوكيد المؤكد والعطف المعطوف عليه ...فنجد أن اللفظ يجري معناه على الجانب الشكلي للتوابع، ولا نرى قرينة معنوية عامة تربط بينهما، لأن توكيد اللفظ شيء ووصفه شيء والعطف عليه شيء، والإبدال منه شيء آخر من حيث المعنى.

– **المخالفة:** استعمله نحاة الكوفة وتوسّع فيه تمام حسان ومهدي المخزومي من المحدثين ليشمل عدّة مواضع, و ذلك حتى يفسّر به ما خرج عن حدود نظريته. فهو

يقرّ بأنّ العوامل لا أثر لها وإذا اصطدم بأنماط أخذت فيها الكلمات حالة إعرابية ما دون غيرها بسبب العامل اتخذ من الخلاف وسيلة لتخريج هذه القضيّة.

وإذا كان النحاة قاموا بجهود جبّارة لجمع ما تشابه من الاستعمالات اللغويّة جمعا مبنيّا على أساس عقليٍّ منطقيّ مقنع يوافق طبيعة اللغة , مما سهّل على المتعلّم معرفة أكبر عدد من الاستعمالات اللغويّة عن طريق معرفة ما بينها من أوجه شبه , فإنّ **تمام حسان** اتخذ من هذا المصطلح وسيلة لفصل هذه الأنماط من جديد بعضها عن بعض فيتشتت ذهن المتعلّم خاصة و أنّه يلاحظ تشابه العمل.

فالمخالفة قرينة استعان بها تمام حسان كمخرج لتفسير ما يلحق كثيرا من الكلمات من ظواهر إعرابية، وهو ما يعاب على نظرية تمام حسان التي لم تجد تفسيرا لتنوع الحركات الإعرابية في كلام العرب.

-**القرائن اللفظية:** قدم تمام حسان مجموعة قرائن لفظية بها نهتدي إلى المعني، ذكر في مقدمتها العلاقة الإعرابية، ثم الصيغة، المطابقة، الربط، التضام، الرتبة، الأداة والنغمة، والحقيقة أن جميع هذه القرائن لا يفتقر إليها الدرس النحوي. بل يراعيها في مختلف الاستعمالات اللغوية، وكلها قرائن ترتبط بالخطاب المكتوب ما عدا النغمة التي ترتبط أكثر بالخطاب الشفوي. على أن نحاتنا القدامي قد أولوا عناية كبيرة بالإعراب ألفوا فيه المجلدات وبنو على أساسه نظرية النحو العربي، التي تتضافر فيها العوامل الحركات الإعرابية في سبيل النفاذ إلى المعني.

والسؤال المطروح هناهو: لماذا كان للإعراب حصة الأسد في بناء نظرية النحو العربي؟ والحقيقة التي ينبغي أن نبني عليها حديثنا أن جميع هذه القرائن التي لم يعمل تمام حسان إلا على جمعها وترتيبها تحت عنصر واحد، وأطلق عليه القرائن اللفظية ماهي سوى قرائن تعمل جنبا إلى جنب مع قرينة الإعراب لإبراز المعنى، منها ما تناوله علماؤنا بالتنظير كالرتبة مع ابن السراج في "الأصول في النحو" ضمن باب

التقديم والتأخير. وكالتضام مع ابن جني في "الخصائص" ضمن فصل الفروق والفصول، أما الأداة فقد لقيت حظا كبيرا من التنظيم خاصة، وإنما تعد أحد العوامل، أما ما لا يعمل منها فقد تناوله النحاة كل حسب الباب الذي يندرج ضمنه.أما باقي القرائن كالصيغة والمطابقة فهي أهم الأدوات والوسائل التي استعملها النحاة ضمنيا في تحليلهم، فعلى أساس الصيغة قدموا الجملة الاسمية والفعلية، والمطابقة ميزة التوابع. وأما النغمة فخاصية أي لغة أو لهجة وإن لم تكن مدونة أو مقننة.

فالقرائن اللفظية أهم وأيسر الوسائل لبلوغ المعنى، لكنها وحدها لا تكفي. ولهذا أولى نحاتنا القدامى عناية بها جميعا، ولكن لماذا اتخذ الإعراب كنظرية للنحو العربي ولم تعرف مثلا نظرية المطابقة أو التضام...؟ يرتبط الجواب بما يتميز به الإعراب عن باقي القرائن ويظهر ذلك من جانبين:

– الإعراب قرينة تلحق بجميع عناصر التركيب وتميز بين عنصر وآخر وتحدد وظيفته النحوية بالتضافر مع العوامل، فجمل العربية ابتداء من أقصر تركيب لا تخلو من العامل وما يلاحقه من أثر على أواخر الكلم بشكل يسهّل علينا تحديد المعني، ابتداء من الصيغة – وإن كان كل عنصر ذا صيغة معينة –، ويكفينا هنا مثال واحد لنستدل به على صحة ما ذهبنا إليه، فالجمل التي تكون ذات محل إعرابي لا تظهر صيغتها ومع ذلك نهتدي إلى وظيفتها النحوية باعتبارها خبرا أو مفعولا به أو حالا.وموقع الكلمة أو الجملة ومدى ارتباطها بالعامل قد يغني عن معرفة الصيغة، فالجملة التي تأتي بعد المبتدأ تكون خبرا له، لأن المبتدأ كعامل بحاجة إلى معمول وهو الخبر، فنهتدي إليه ونتعرف على وظيفته بمجرد معرفة ذلك، والفعل باعتباره عاملا إذا كان متعدي احتاج إلى مفعول به فيسهل علينا معرفة وظيفة الكلمة أو الجملة ليحسن السكوت، وإذا حسن السكون شغلت الكلمات أو الجمل بعدها وظيفتها المعروفة باعتبارها فضليات والتميز بينها لا يحتاج سوى عرض الفروق بينها في مخططات تيسيرية. فالصيغة إذن لا ترتقي لأن تبنى على أساسها النظرية، ومع ذلك لا نخفي أننا بحاجة إلى هذه القرنية في بعض الحالات مثلا: لمعرفة الفعل المتعدي

من اللازم، معرفة اسم الفاعل من اسم المفعول والمصدر والصفة المشبهة مما يعمل بعده، وغيرها مما أشار إليه النحاة كل في بابه. أما إذا جئنا للمطابقة فهي لا تحدد لنا سوي الوظيفة النحوية للتوابع دون سائر عناصر التركيب، والتضام في ذلك نجده يربط بين عنصرين فقط على مستوي التركيب وذلك غير كاف لتحديد معني التركيب ككل، والرتبة نحتاجها خاصة حال اللبس. أما الأداة فهي تتضافر مع الحركة كأهم العوامل، والربط حاله مثل حال ما سبق ذكره من القرائن اللفظية.

– الإعراب هو الخيط الوحيد الذي يصل بين هذه القرائن، ولا توجد قرينة تؤدي هذا الدور عداه، فمعرفته تستوجب ضمنا معرفة تلك القرائن، بحيث قد يغنينا عنها جميعا حال التواصل الشفوي أو المكتوب إذ لست بحاجة لأن تقف وتفكر في كل تلك القرائن من التطابق والنظام أو الصيغة حتي تصل للمعني يكفيك تتبع أواخر الكلم ومدي ارتباطها بالعوامل، في حين ليس بإمكان قرينة واحدة مما سبق ذكره أن تغنينا عن باقي القرائن. وهكذا، أراد الباحث إعادة وصف النحو العربي بإلغاء نظرية العامل لكنه لم يستطع تفسير بعض الظواهر من جهة، و أهمل بعض تفاصيل التي يختص بها التركيب اللغوي العربي من جهة ثانية، وكرّر الكثير من أقوال نحاتنا الأوائل التي لم يقم تمام حسان إلا بإعادة ترتيبها وفق نمط جديد . يبدو أن نظرية العامل استطاعت أن تصنع لنفسها مركزية في الفضاء العلمي، وها هي الادعاءات تبطل أمامها الواحدة تلو الأخرى، بل ومنعت جذور هذه النظرية من حلول أي بديل مكانها، وهو أمر يثبته واقع العربية التي لا يمكن بأي حال من الأحوال أن تستغني عن نظرية العامل، «لأنها فكرة رياضية بديعة»[16] ويبرز "الحاج صالح" أهمية النظرية، ويشرع في شرح دور العلماء في تتبع دقائقها وتوضيح كيفية عملها حيث «ينطلقون من الجملة التي تتكون من عنصرين[...] نحو: زيد منطلق .ثم يشرعون في تحويلها بالزيادة مع إبقاء النواة) كما فعلوا في اللفظة (للبحث عن العناصر المتكافئة، أي البنية التي تجمع وتشترك فيها الأنواع الكثيرة، بل اللامتناهية من الجمل.»[17]، ويضع بذلك تفسيرا للآثار الصوتية التي تعكس الحالات الإعرابيّة.

وعلى هذا تبدو أهمية العامل باعتباره العنصر الأساس المكون للجملة العربية، وباعتباره سببا للحركة الإعرابية من جهة أخرى.

–**إنكار القياس العقلي:** قبل أن نعرض لآراء الوصفيين في القياس لا بدّ من التمييز أوّلا بين نوعين من القيّاس، فهناك قياس لغوي وآخر قياس عقلي .

– **القياس اللغوي** : ويسمّي المعاصرون هذا النّوع من القياس أيضا (القياس الاستعمالي) أو (القياس التّطبيقي) [*]، وهو " **حمل غير المنقول على المنقول إذا كان في معناه** "[18] .وغير المنقول هو كلامنا المستحدث الذي نحذو به حذو العرب الفصحاء في كلامهم، « كأن تقول صِحافة وطِباعة على مثال قول العرب : تِجارة وزِراعة، وكأن تقول **ثلّاجة** و**عصّارة** على مثال قولهم . **قدّاحة** و**برّادة** ... إلخ »[19]. وهذا النّوع من القيّاس أهم آلية يستند إليها الطّفل من أجل تعلّم لغته الأمّ في مراحل نموّه الأولى، كما يستغلّها متعلّم اللّغة الأجنبيّة لاكتساب اللّغة الجديدة. عن طريق قياس النّظام الجديد مع النّظام القديم لمعرفة أوجه التّشابه والانطلاق منها لسرعة الاكتساب، وهو مذهب تشو مسكي صاحب النّظرية التوليديّة التّحويليّة .

–**القياس العقلي** : وهو« حمل فرع على أصل بعلّة , وإجراء حكم الأصل على الفرع »،[20] فهو «عملية شكلية يتمّ فيها إلحاق أمر ما بآخر لما بينهما من شبه أو علّة، فيُعطي الملحق حكم ما ألحق به»[21] وهذه عملية يقوم بها العقل لأن العقل يميل إلى الجمع بين المتشابهات للتخفيف من كثرة الأحكام، فيسحب حكم واحدا على متشابهات عدّة . إنكار القياس فكرة قديمة بدأت مع المدرسة الظاهرية، التي لا تكاد تذكر إلا مقترنة باسم رائدها " ابن حزم الأندلسي "[22], لقيت أفكار هذا الرجل صدى قويا في عقل ابن مضاء القرطبي في سبيل فهم النّص فهما لا يصرفه عن ظاهره.[23]

لم يقبل دعاة الوصف من القياس إلّا النّوع الأوّل وهو القياس اللّغوي، فالقياس عندهم هو « حمل مجهول على معلوم، وحمل ما لم يسمع على ما سمع، وحمل ما يجد من تعبير على ما اختزنته الذّاكرة، وحفظته و وعته من تعبيرات وأساليب كانت قد عرفت أو سمعت ».[24] وبدلا من أن يكون القياس والتّأويل أداتين لتفسير اللغة، كانا لديهم أداتين لصنع اللّغة وخلق صورها وإيجاد صور من التّعبير لم يكن يعرفها

أصحاب اللّغة أنفسهم حتّى استحالت اللغة، أو كاد، إلى مجموعة من القوانين التي أفرعتها أدواتهم العقلية في قوالب معينة ثابتة ."[25] فلم يقبلوا سوى قياس المشابهة, القائم على محاكاة المسموع و المعروف من كلام العرب وهو منهج الخليل, أما قياس العلة, فهو قياس ظهر نتيجة إغراقهم في الفلسفة [26] . لا شك أن إلغاء النوع الثاني من القياس وهو القياس العقلي والاحتفاظ بالقياس الاستعمالي لسهولته هو غاية النحاة المحدثين من أصحاب الاتجاه الوصفي، ولكن يبقى القياس العقلي فارضا وجوده في الفضاء العلمي والتعليمي على حد سواء، فهو وإن كان نتيجة للتفكير العقلي التجريدي في اللغة وهو ما يندرج ضمن النحو العلمي، يؤدي مهاما على المستويين؛ النظري والاستعمالي، لا يتسع للنوع الأول من القياس لأدائها، أهمها:

– أنّ القياس يستجيب لنظام اللّغة, وكل نظام لغوي يحتوي على جملة من التّقابلات بين وحداتها, من حيث الشّبه والاختلاف.

– حفظ اللغة داخل قوالب لا يتسرّب إليها الشكّ وبالتالي ستكون محصّنة من أيّ تغيير لأنها مبنية على أسس عقلية, ومن ذلك إثبات بناء بعض الأسماء كأسماء الاستفهام والشرط قياسا على الحروف المبنية, لمشابهتها إيّاها في الوضع والمعنى.

– أنّ استمرار القياس على كلام العرب يفسد اللغة, لأنه يفتح الباب للقياس على لهجات أخرى مشكوك في فصاحتها, فقد استقرأ النحاة لغات العرب الفصحاء, ثمّ استنبطوا القواعد من أفواه العرب الخلّص, ومع مرور الزمن كثر اللحن لأسباب كالاختلاط, الهجرة و الفتوحات الإسلامية..., فمن البديهي عندئذ أن يتوقّف النحاة عن القياس على كلام العرب, ليقيسوا على ما توصّلوا إليه من قواعد, وهذا ما يبرّر بعض العبارات التي اتخذها المحدثون محملا لسخريّة و عدوها من المبالغة، مثل ما قاله ابن جني في الخصائص: «**مسألة واحدة في القياس أنبل و أنبه من كتاب لغة عند عيون الناس**» [27] والدليل على ذلك أنهم يقدّمون السماع على القياس، و إذا جئنا إلى **ابن الأنباري** وجدناه يقول «**النحو كلّه قياس** »[28]

–القياس ظاهرة حضاريّة[29] فقد روى **السدوسي (ت 195هـ)** «**قدمت من البادية ولا معرفة لي بالقياس في العربية , و إنّما كانت معرفتي قريحتي, و أوّل ما تعلّمت**

القياس في حلقة أبي زيد الأنصاري »[30] اللغة ذات طبيعة إبداعيّة فليس كلّ الكلام مسموعا, كما أنّه يستحيل الإلمام بجميع المنقول , لذلك نحن بحاجة إلى أقيسة و قوالب نقيس عليها المستحدث من كلامنا.

3.1 إلغاء التأويل: إلغاء نظرية العامل ثورة تبناها عدّة محدثين فجرّت وراءها جملة دعوات أهمها إلغاء التأويل، لقد عني الفقهاء والنحاة القدامى بالتأويل عناية كبيرة لما له من أهمية في الحفاظ على القواعد الأصلية للغة العربية, ذلك لأن التأويل "إنما يسوغ إذا كانت الجادّة على شيء ثمّ جاء شيء يخالف الجادة, فيتأوّل "[31]

كما لم يخف على العلماء القدامى دور التأويل في فهم النص القرآني لذلك عنوا به أيّما عناية، أما الوصفيون فيكادون يتفقون على ضرورة إلغاء التأويل النحوي , وحمل النص على ظاهره أمثال: عباس حسن– مهدي المخزومي – إبراهيم السامرائي – تمام حسان – إبراهيم أنيس – أنيس فريحة فدعا الباحثون إلى الأخذ بظاهر النصّ إذا ثبتت فصاحته، يقول عباس حسن: «الوسيلة الصحيحة لذلك أن ندع كلّ تأويل و تخريج على الطّراز المعيب السّالف، وأن نجري في الأمور على ظواهر الألفاظ الصحيحة الصّادرة عمن يصح الاحتجاج و الاستشهاد بكلامه [...] فتسلم الألفاظ والأساليب القديمة بغير حاجة إلى تخيّل وتوهّم »[32] ونرى أنّ الباحثين فيما ذهبوا إليه قد خرجوا عن جادة الصواب ويتضح ذلك من جوانب عديدة :

– **أسباب التأويل:** ما يلاحظ على هؤلاء النحاة أنّهم يركّزون على نظريّة العامل و يعتقدون أنّ التأويل لم يكن سوى أثرًا من أثارها، و الحقيقة أنّهم بهذا الزّعم ضيّقوا من مجال التأويل، لأنّ نظرية العامل ليست السبب الوحيد الدّاعي .

– **تصحيح المعنى:** [33] إذا قد يلجأ النحاة والمفسّرون إلى التأويل النحوي لتصحيح المعنى، ومثال ذلك نجده في تأويل هامش النحاة لكلام العرب مثل ما ذهب إليه ابن جنيّ قائلا في خصائصه : « و ذلك كقولهم في تفسير قولنا(أملك و الليلَ) معناه الحق أملك قبل الليلِ، فربمّا دعا ذاك من لا دُربهُ له إلى أن يقول (أملك و الليلَ) فيجرّه، و إنّما تقديره الحق أملك وسابق اللّيْلَ»[34]

– **التفنن بالأوجه الإعرابية**[35]: وهو كذلك من أسباب التأويل النحوي عند النحاة و المفسّرين ومثال ذلك: اختلافهم في « موضع لا يعبدون في قوله تعالى : من الإعراب على خمسة أقوال : القول الأول :قال الكسائي رفعه على أن لا يعبدوا كأنّه قيل أخذنا ميثاقهم بأن لا يعبدوا إلا أنّه لما أسقطت" أن" رفع الفعل كما قال طرفة : ألا أبهذا اللّائمي أحضر الوغى : و أن أشهد اللذات هل أنت مخلدي أراد أن أحضر و لذلك عطف عليه "أنْ" وأجاز هذا الوجه الأخفش والفرّاء و الزجاج وقطرب و علي بن عيسو أبو مسلم.وعلى حد القول الثاني فإن موضعه الرفع على أنّه جواب القسم كأنّه قيل : وإذا أقسمنا عليهم لا يعبدون، وأجاز هذا الوجه المبرّد والكسائي و الفرّاء و الزجاج و هو أحد قولي الأخفش، ويقول قطرب أنه يكون في موضع الحال فيكون موضعه نصبًا كأنه قال : أخذنا ميثاقكم غير عابدين إلاّ الله، وغيرها من الأقوال كثير... [36]

– **التـأويل مظهر من مظاهر مرونة أي لغة في العالم:** علمنا أن وسائل التأويل هي: الحذف، التقديم والتأخير و الزيادة... وهي مظاهر لا نجدها في اللغة العربية فحسب، بل نجدها حتّى في لغات أخرى، واللغة التي تلزم نمطاً واحدًا من التركيب هي لغة جامدة تجعل صاحبها أسيرًا مقيّدا بتلك القوالب، بخلاف اللغات القابلة لهذه المظاهر نجد متكلّمها حرًّا. يختار من الأنماط ما يناسب المقام يغيّر يقدّم اللّفظ للاهتمام به، ويحذفه للإيجاز، ويزيد لفظًا أخر ليزيد معنًا خاصّاً أراده.

–**التأويل وسيلة لحفظ القاعدة:** كلّ لغة تحتوي على عدد محدود من الأنماط التركيبية فإذا بدأنا باللغة العربية وجدنا الجملة فيها تنقسم إلى قسمين أساسين وهما: الجملة الاسمية والجملة الفعلية, أمّا الجملة الاسميّة فالأصل فيها أن يتقدّم المبتدأ على الخبر, وأمّا الجملة الفعلية فالأصل أن تتكوّن من (فعل+ فاعل) إذا كان الفعل لازمًا، ومن (فعل+ فاعل+ مفعول به) بهذا الترتيب إذا كان الفعل متعديّاً.هذه الأصول وغيرها قد ينزاح عنها المتكلّم في كلامه فيقدّم المفعول على الفاعل أو الفعل والفاعل أو الخبر على المبتدأ، فيخرج عن الأصل، ومن واجب النحوي أن يؤوّل حتّى يحفظ القاعدة، وإلاّ تكلّم كلّ واحد على هواه، فيخضع بذلك الكلام للفرد بدلا من أن يخضع

للجماعة اللغويّة. و القاعدة في يد المتكلّم متغيّرة وفي يد الجماعة اللغويّة ثابتة، ووظيفة النحوي أن يتوسّط بينهما حتّى يحافظ على التوازن، فيترك للمتكلّم حرّية الكلام في ظل ما اتفقت عليه الجماعة. ولذلك وجدنا النظرية التوليدية التحويلية وهي نظرية عملت على الخطاب الإنجليزي, تهدف لتوسيع دراستها على مختلف لغات العالم, من خلال تأويل البنى السطحيّة للحصول على البنى العميقة من أجل معرفة التحويلات التي حصلت لها ووظيفتها في تحديد المعنى الذي يقصده المتكلّم. لاشك أن النحو الذي يسعى إليه أصحاب الاتجاه الوصفي بالدرجة الأولى، والسؤال الذي يبحثون عن جوابه، مفاده: كيف تعمل اللغة؟ فهم يبحثون في المادة ساعين إلى إحداث تغييرات فيها من إلغاء، وزيادة، وإعادة تصنيف وترتيب.بحجة تيسير النحو العربي، ولهذا ثار الاتجاه الوصفي على قضايا تعد من صميم النحو العربي وجزء لا يتجزأ من بنيته الأساسية المستقاة من طبيعة اللغة العربيّة، وفشلوا من جهة أخرى في تقديم نظرية بديلة عن النظرية التي أسسها النحاة الأوائل، القائمة أساسا على فكرة العامل النحوي وآليتا التأويل والقياس؛ ماعدا (تمام حسان) الذي قدّم نموذجا جديدا حاول من خلاله إعادة ترتيب النحو العربي، لكنه نموذج لا يرقى لأن يشكل بديلا أمثل عن النظرية النحوية العربية لما لاحظنا فيه من ثغرات. والحقيقة أن بنية النحو العربي ليس بحاجة إلى التيسير لأنها تفسير لظاهرة لغوية منطلقة من طبيعة الظاهرة في حد ذاتا مراعية البيئة التي نشأت فيها العربية و التي تنتمي إليها و الخلفية الأبستمولوجية التي قامت عليها باعتبارها لغة قرآن والثقافة عربية، فيحكمها مجال تداولي معين يختلف عن المجال التداولي الذي نشأت فيه اللغات الأجنبية. فلا شك إذن أن زعزعة مبادئ العلم وركائزه تعني قبل ذلك زعزعة منطلقاته وخلفياته الأبستمولوجية التي نشأ ونمى فيها مذ أن كان مجرد بذرة. ولا يعني ذلك؛ التحجر والارتكاز إلى التقليد، وأن النحو العربي ليس بحاجة إلى مواكبة العصر ،بل هو في أمس الحاجة إلى ذلك اليوم لما أصبح يعانيه أصحاب العربية و متعلموها. فالتغيير و التيسير ضرورة حتمية لابد منها لكنها ضرورة لا تنشدها المادة النحوية بل طريقة توصيل هذه المادة، وهو ما أهمله أصحاب الاتجاه الوصفي الذين اتجهوا نحو المادة وشرعوا في إلغاء بعض أركانها

وركائزها الأساسية بدعوى التيسير، فلم يفرقوا كما ذهب إلى ذلك الحاج صالح بين (النحو العلمي و النحو التعليمي)[37]: فالنحو العلمي التحليلي (Grammaire scientifique analytique): يقوم على نظرية لغوية تنشد الدقة في الوصف والتفسير، وتتخذ لتحقيق هذا الهدف أدق المناهج. فهو نحو تخصصي ينبغي أن يكون عميقا مجردا، يدرس لذاته، وتلك طبيعته. وهذا المستوى من النحو يعد نشاطا قائما برأسه، أهدافه القريبة الخاصة به هي الاكتشاف المستمر والخلق والإبداع. وهذا هو الأساس والمنطلق في وضع نحو تعليمي تراعى فيه قوانين علم التدريس.

أما النحو التربوي التعليمي (Grammaire pédagogique): فيمثل المستوى الوظيفي النافع لتقويم اللسان، وسلامة الخطاب، وأداء الغرض، وترجمة الحاجة. فهو يركز على ما يحتاجه المتعلم، يختار المادة المناسبة من مجموع ما يقدمه النحو العلمي، مع تكييفها تكييفا محكما طبقا لأهداف التعليم وظروف العملية التعليمية . فالنحو التربوي يقوم على أسس لغوية ونفسية وتربوية ، وليس مجرد تلخيص للنحو العلمي . فعلى هذا المستوى ، ينبغي أن تنصب جهود التيسير والتبسيط .فالنحو التعليمي إذن هو من بحاجة إلى التيسير و التبسيط وليس النحو العلمي – كما فعل أصحاب الاتجاه الوصفي– لأن ذلك مما يخل بالمادة النحوية المستنبطة من واقع اللغة العربية عن طريق الوصف والاستقراء، فكان حريا بهم أن يتجهوا نحو تصويب، وتعديل، وإصلاح، وتجديد، وتيسير طريقة تعليم المادة وليس المادة في حد ذاتها.

إذا كنا قد أثبتنا حاجة النحو العربي إلى ظواهر العامل والقياس والتأويل مما دعا إلى إلغائه أصحاب الاتجاه الوصفي، باعتبارها ظواهر تعد من صميم النحو العلمي، فهل يعني ذلك إثبات إمكانية إلغائها من الفضاء التعليمي؟ الحقيقة أن النحو العلمي والتعليمي –على حد سواء – بحاجة إلى هذه القضايا التي ثار عليها دعاة الوصف، فهذه القضايا وإن كانت تنتمي إلى النحو العلمي إلا أن النحو التعليمي لا يقوم إلا بها من منطلق أنه يستقي مادته من النحو العلمي التحليلي. وإذا انطلقنا من فكرة إلغاء العامل ونظرنا إلى نظرية القرائن التي جاء بها تمام حسان بديلا عن قضية العامل

لاكتشفنا ضرورة العامل في الفضاء التعليمي وقصور نظرية القرائن على أداء الوظيفة التعليمية التي كانت تؤديها نظرية العامل.

– الهوامش

(1) دي بور،تاريخ الفلسفة في الإسلام، تر:محمد أبو ريدة ،ص4،نقلا عن:عباس حسن،النحو الوافي، مع ربطه بالأساليب الرفيعة و الحياة اللغوية المتجددة، دار المعارف، مصر، دت،ط3. ج1،ص3.

(2) أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر، الكتاب، تح: عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، مصر، دت، دط. ج1,ص13

(3) أبو العباس احمد بن عبد الرحمن اللّخمي، القرطبي، الرد على النحاة، تح : محمد إبراهيم البنا، دار الاعتصام، 1979م، ط1، ص 69 حينما قال: «قصدي في هذا الكتاب أن أحذف من النحو ما يستغني النحوي عنه، وأنبّه على ما أجمعوا على الخطأ فيه: فمن ذلك ادّعاؤهم أنّ النصب والخفض والجزم لا يكون إلّا بعامل لفظي، وأنّ الرفع منها يكون بعامل لفظي وبعامل معنوي.

(4) تمام حسان، اللغة العربية بين المعيارية و الوصفية، عالم الكتب، القاهرة، 2001م، ط4 ، ص 12

(5) تمام حسّان اللغة العربية معناها و مبناها، دار الثقافة، الدّار البيضاء،المغرب،1994م، دط، ص 189

(6) المرجع نفسه، ص205

(7) المرجع نفسه، ص190-204

(8). ينظر:تمام حسان، اللغة العربية معناها ومبناها ص191.

(9) المرجع السابق، ص201

(10) سيبويه, الكتاب، ج1، ص23

(11) تمام حسان، اللغة العربية معناها ومبناها، ص203.

(12) فاضل صالح السامرائي، معاني النحو،دار الفكر،2000م،ط1 ج2، ص46).

(13) (مصطفي الغلاييني، جامع الدروس العربية، ج3، ص115-116).

(14) ينظر:تمام حسان، اللغة العربية معناها ومبناها ص199

(15) أبو الفضل جمال الدين محمد بن مكرم ابن منظور، لسان العرب، دار صادر، بيروت، لبنان، دت، دط، ج8، ص27.

(16) محمد صاري، محاولات تيسير تعليم النحو قديما وحديثا، دراسة تقويمية في ضوء علم تدريس اللغات، 2003م ،أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه دولة، جامعة باجي مختار عنابة،2003م، ص106

(17) عبد الرحمان الحاج صالح، بحوث ودراسات في اللسانيات العربية، موفم للنشرو الطبع، دط،2007م، ج1،ص222،221.

(*) تفسيم تمام حسان، تمام حسان, الأصول, دراسة إبستيمولوجية للفكر اللغوي عند العرب, النحو– فقه اللغة–البلاغة, عالم الكتب، القاهرة، مصر، 2000م، دط، ص 153

(18) أبو البركات ابن الأنباري , الإغراب في جدول الإعراب , ص 45

(19) محمد حسن عبد العزيز, القياس في اللغة العربية, دار الفكر العربي, مصر, 1995م, ط1, ص 19

(20) ابن الأنباري , الإغراب في جدل الإعراب, ص93.

(21)علي أبو المكارم, أصول التفكير النحوي, دار غريب, القاهرة, مصر, 2007م, ط1., ص27ا

(22) بن حزم، ملخص إبطال القياس و الرأي و الاستحسان و التقليد و التعليل، تح : سعيد الأفغاني، دار الفكر، بيروت، لبنان، 1969م، ط2., ص73 ا

(23) بن مضاء, الرّد على النّحاة, ص 131 وينظر: محمّد عبده, محمد عبده، أصول النحو العربي في نظر النحاة و رأي ابن مضاء و ضوء علم اللغة الحديث، عالم الكتب، القاهرة، مصر، 1989م، ط4, ص 85) الذي بين أسباب رفضه للقياس وكان ذلك بناء على أساسين:أحدهما : عقلي يلخّصه أنّ المشابهة غير كاملة بين المقيس و المقيس عليه،الآخر : لغوي وهو إنكار أنّ العرب أرادت ذلك , أو بعبارة أخرى, إنكار أن يكون هذا ممّا له صلة بنطق العرب واستعمالاتهم. المخزومي, في النحو الغربي نقد و توجيه، دار الرائد العربي، بيروت، لبنان، 1986م، ط2, ص20

(24) مهدي المخزومي, في النحو الغربي نقد و توجيه، دار الرائد العربي، بيروت، لبنان، 1986م، ط2, ص20

(25) مهدي المخزومي, مدرسة الكوفة و منهجها في دراسة اللغة و النحو, شركة مكتبة و مطبعة مصطفى البابي الحلبي و أولاده, مصر, 1958م, ط2, ص46

(26) مهدي المخزومي، النحو العربي نقد و توجيه, ص22

(27) أبو الفتح عثمان ابن جني، الخصائص، تح : محمد علي النجار، المكتبة العلمية، دت، دط ,ج2,ص88

(28) أبو البركات كمال الدين عبد الرحمن بن محمد بن الأنباري، أسرار العربية، تح : محمد حسين شمس الدين، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، 1997م، ط1, ج2, ص229

(29) فؤاد حنّا طرزي، في أصول اللغة و النحو, دار الكتب, بيروت، لبنان، دت، دط، ص120

(30) جلال الدين السيوطي , بغية الوعاة في طبقات اللغويين و النحاة , , تح : محمد أبو الفضل إبراهيم, دار الفكر, 1979م, ط2، ص28 , ص305

(31) عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي, الاقتراح في علم أصول النحو, قرأه و علق عليه محمد سليمان ياقوت, دار المعرفة الجامعية, الأزاريطة, مصر, 2006م, دط، ص158

(32) عبد الله بن حمد بن عبد الله الحسين، تيسير النحو عند عباس حسن في كتابه النحو الوافي، دراسة و تقويم، رسالة لنيل درجة الدكتوراه، جامعة أم القرى،كلية اللغة العربية، قسم الدراسات العليا، 1431هـ، ص 138,عباس حسن ,اللغـة و النحو,ص215,216

(33) أكرم نعيم عطوان الحميداوي، التأويل النحوي عند فخر الرازي في مفاتيح الغيب، رسالة لنيل درجة الماجستير في اللغة العربية وآدابها، جامعة الكوفية،كلية الآداب، قسم اللغة العربية، 2008م، ص 17.

(34) ابن جنيّ،الخصائص،ج1،ص 279.

(35) أكرم نعيم التأويل النحوي عند الفخر الرّازي في مفاتيح الغيب، ص 18

(36) فخر الدين، الرّازي،مفاتيح الغيب،ج3،ص176

(37) عبد الرحمن الحاج صالح ، أثر اللسانيات في النهوض بمستوى مدرسي اللغة العربية ، مجلة اللسانيات ، العدد الرابع ، الجزائر 1973 / 1974 ، ص 22.